

المفسدون و .. (اليطبخ السم ياكله!!)



.. من خلال الإهتمام المفرط للبعض الى جانب (المنفعة الخاصة) وحكراها في دكاكين (حب الذات) الضيقة .. مقابل إهمال معاناة طبقة الفقراء ، وترك هوة المنافع العامة من (فقط الخدمات) حصة لهم .. علماً أن الفقراء ليسوا ضد أي

منفعة تصب في صالح المسؤولين ، ولكن يجب أن يكون مقدار هذه المنافع بنوعية متوازنة مقابل ما يقدمونه من خدمة وعطاء للوطن .. أراضي سكنية يتم توزيعها لناس محدودين وحسب درجة القرابة والصداقة ، ودون اللجوء الى قاعدة الإستحقاقات .. أما المساكين فليهاجروا ومع معاناتهم من هذه الخريطة إن شاؤا الى (المريخ) أو أبعد منه ..!! أما مسألة أن الدولة بجميع هيئاتها ومؤسساتها هي ملك الشعب! فهذه الجملة مجرد حبر على ورق ، بل نوع من المهدئات الإعلامية لتبريد أعصاب مساكين الوطن ... إهتمام نير من مجلس النواب العراقي هذه الأيام لحملتها الوطنية في إستجواب ومساءلة مسؤولي بعض الوزارات والمؤسسات أمام شاشات التلفاز الفضائية ، من خلال نبشهم بعض (القبور المندرسة...!!) عفواً (الوثائق المشبوهة) من العقود والإتفاقيات التي تعقد أو تبرم في هذه الوزارة أو تلك المؤسسة .. ومحاسبتهم بكل شفافية على طاولة النزاهة ، لأنه وكما يُقال (الميزان ميستحي من أحد .. واليطبخ السم ياكله) .. والنزاهة تبقى نزيهاً كالنخلة العالية (كلما ترمى تعطى يانع الثمر) ، ويا حبذا للجان (النزاهة) في مجالس المحافظات والبلديات أن يحذوا حذوا البرلمان في تفعيل عمل لجانهم لغسل وتطهير جميع دوائر ومؤسسات المحافظات والأقضية والنواحي من أدران المفسدين .. ليدخلوا ولو قليلاً من الفرحة الى قلب المواطن ليشعر بالثقة والأطمئنان تجاه من يمثلته في الدولة ..

رئيس التحرير

شيئاً جميل أن تتمخض (الأومة) السياسية العراقية هذه الأيام ، التشريعية منها والتنفيذية في صالات الإنعاش لتلد جملة من الإيجابيات التي تصب في قالب غريلة (الصالحين عن الطالحين) .. حالة عراقية جديدة من نوعها أطلقها دولة رئيس الوزراء السيد المالكي حينما خلع ثوب الطائفية والحزبية عن حكومته ، في ضرورة شن حملة مطاردة ومحاربة الفساد وفضح المفسدين في مفاصل الدولة ، وعدم التغطية عليهم ببيافطات سياسية من حيث إنتمائاتهم الحزبية ، حملة لا تختلف عن محاربة الخارجين على القانون شئ حسيماً ذكره سيادته .. إن الإصرار على تطهير المؤسسات الحكومية من العناصر المفسدة ، بإعتقادي المتواضع جاء تلبية لصرخات الطبقة الفقيرة من خلال كثرة شكاواهم التي تم رصدها من قبل بعض المؤسسات المراقبة ... الفساد الإداري والمالي لا يدلان على انحطاط الضمان لدى أصحابها فحسب ، بل سبيلان أساسيان يؤديان إلى سوء توزيع الإستحقاقات، ومن ثم هلاك المجتمع .. ولتقريب الفكرة أكثر أروي لكم هذه الواقعة: ((يحكى أن رجلاً كان عنده قطيع من الغنم ، وكان له كلب يتبعها .. فمات الكلب الوفي ، فمن شدة حُب الرجل لكلبه دفنه في مقبرة المسلمين ..!! فأوصلوا الخبر الى الحاكم أو القاضي ، وبدوره حكم على الرجل بالإعدام حرقاً .. فلما أتوا به همس في أذن القاضي : إن الكلب عند إحتضاره أوصى بالقطيع لمولانا القاضي (حفظه الله) !! فجاء غير القاضي رأيه ، ومن ثم حكمه ، قائلاً للرجل: وما كانت علة وفاة المرحوم ..؟؟!! أما أوصى بشيئ غير هذا؟! ثم قرأ والجالسين معه الفاتحة لغفرانه .. فأتى الرجل بالقطيع الى القاضي مشكوراً ، معززاً ، مكرماً ، وخلو سبيله ، وقد نجا من الموت حرقاً .. فسبحان مغير الأحوال...!!)) ، نعم إنه شكل من بين المئات من أشكال الفساد الإداري والمالي .. وهذا الشئ أي (الفساد الإداري) قد توحدت معالمه ولا نحتاج فيها زيادة تفقه

شكر وإمتنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ((وَإِذَا مَرَضْتُمْ فَهُوَ بِشْفِينٍ))

أشكر جميع الأخوة والأخوات ، الذين حضروا وأستفسروا وأتصلوا للأطمئنان على صحتي .. راجيا من المولى العلي القدير

أن يسبغ عليهم جميع نعمه ظاهرة وباطنة ، وأن يمن علي الصحة والعافية للخدمة في المسجد والمدرسة والمجتمع ...

حيدر حميد صالح

خادم القرآن وأهل البيت (ع)